الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي.

أ/ عتيقة كواشي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة 1

ملخص:

إن تشابك المسائل الأمنية وتزايد الانكشاف الأمني في منطقة الساحل الإفريقي اليوم كان نتيجة تفاقم الأزمات الداخلية التي طالت جميع جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، سيما بعد نهاية الحرب الباردة. غير أن تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعد ذلك اندلاع الثورات العربية جعل منطقة الساحل الإفريقي موضع اهتمام دولي وإقليمي بشكل غير مسبوق، والمعبر عنه من خلال وضع إستراتيجيات تجاه هذه المنطقة، ونذكر بالذات الإستراتيجية الجزائرية التي تعتمد على مجموعة من الإجراءات لاحتواء التهديدات الأمنية في المنطقة، سيما الظاهرة الإرهابية الجديدة التي أفرزتها الظروف الاقليمية وانعكاسها السلبي على الجزائر.

و هذا البحث محاولة لبيان أسباب ظهور الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، وطبيعة هذه الظاهرة وتطوراتها الخطيرة سيما بعد امتداد تنظيم الدولة الاسلامية إليها، وتأثير ذلك على أمن الجزائر، ويبرز ذلك من خلال وضعها في أولويات اهتماماتها الخارجية.

Abstract:

The complexity of the security issues in the Sahel region of Africa today was the result of the worsening internal crisis, which affected all aspects of society: social, economic, political and even cultural, especially after the end of the Cold War. However, the repercussions of the11 September 2001after the outbreak of the Arab Spring make the African Sahel region into a regional and international interest in an unprecedented way through several strategies , we recall in particular the Algerian strategy which relies on a range of mechanisms to contain

security threats in the region, particularly the new phenomenon of terrorism that emerged from the regional circumstances and the negative impacts on Algeria.

This research is an attempt to explain the reasons for the emergence of the phenomenon of terrorism in the Sahel, and the serious nature of the phenomenon and its developments, especially after the extension of the organization of the Islamic state, and the impact on Algeria by putting the min the priorities of the foreign concerns.

مقدمة:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ مدة ظاهرة إرهابية خطيرة تقودها جماعات متعصبة، حيث نجحت في شل حركة النظام في مالي الذي كان يعاني من أزمات مختلفة، مثلما يحدث في عدد من دول إفريقية كذلك، ولعلّ السمة الرئيسية المشتركة لجميع الحركات الإرهابية أنها تبدأ بالعنف مستعملة في ذلك وسائل مختلفة، أما من حيث أهدافها، كان هدفها جميعا إزاحة الأنظمة الحاكمة، وإما مطالب بعضها كانت ترفع شعارا واحدا تطلب فيه قيام ما يسمى " الدولة الاسلامية "، ليس بالضرورة على الحدود الجغرافية القائمة، ومن هنا نصل إلى طرح مشكلة البحث.

مشكلة البحث:

في الوقت الذي تفاقمت الانقسامات في مالي، واستطاعت فيها بعض المجموعات الإرهابية إجبار الرئيس على التخلي عن السلطة بعد سيطرتها على المدن الرئيسية في البلاد، والوصول إلى العاصمة باستعمال وسائل إرهابية مختلفة، والإصرار على التغيير بزرع الخوف في كل مكان، ونجاح بعض هذه الحركات في الوصول إلى أهدافها، غير أن لجوئها إلى نشر عنفها في تعاملها مع جيرانها بين الحين والآخر وبالذات الجزائر، ساهم في جعلها مشكلة يقتضي الأمر معالجتها من طرف هذه الأخيرة، ولكن بعد زيادة حجم اعتدائها على مواقع حيوية في الجزائر (**اعتداء تقنتورين**) بدعمها من طرف تنظيم داعش إلى درجة تهديد امن البلاد، وجعل الوحدة الترابية عرضة للتفكك

والانقسام مما فرض على الجزائر طرح إجراءات ناجعة لاحتوائها ثم القضاء عليها، ولهذا سنبحث في كيفية تعامل الجزائر مع تحدي الظاهرة الإرهابية الجديدة المهددة لأمنها القومي.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور: يعالج المحور الأول أسباب ظهور الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، والثاني طبيعة وتطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة وتداعياتها الاقليمية، أما المحور الثالث والأخير فقد خصص للبحث فيالأساليب الجزائرية في مكافحة الظاهرة الإرهابية الجديدة.

المحور الأول: أسباب ظهور الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:

ثمة علاقة بين ما آلت إليه تطور الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي من تهديد للأمن الإقليمي في المنطقة، وتدخل خارجي، وبين طبيعة الأنظمة في الساحل الإفريقي التي عمقت أزمات الدولة المركزية الموحدة فيها وآلت بها إلى الفشل، رغم امتلاكها لمساحات جغرافية واسعة[1] عمدت القيادات السياسية خلال سنين حكمها الطويل إلغاء الفواصل الموجودة بين النظام السياسي والدولة وزعيمها، مما أنتج أزمات مختلفة دفعت إلى ظهور حركات إرهابية تلجأ إلى وسيلة التغيير بالعنف طالت الدولة نفسها وليس النظام السياسي فقط وامتدت إلى دول مجاورة[2]، فقد كانت الشخصيات السياسية في هذه المنطقة هي المهيمنة على صياغة توجهات الدولة ونظامها السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي، على سبيل المثال، فانه منذ استقلال مالي بالتحديد من الاحتلال الفرنسي سنة 1960، كان المشهد السياسي يشهد صراعاً منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن بين الحكومة المركزية في باماكو (عاصمة مالي)، وثوار الطوارق[3] الذين يعبّرون عن رفضهم للأوضاع المزرية التي تعيشها مجتمعاتهم في شمال مالي، جرّاء تهميشها في ممارسة السلطة والثروة والسلاح، رغم كون قبائل الطوارق من أكثر القبائل مناهضة للاستعمار الفرنسي في منطقة الصحراء والساحل، وقد شكّل الطوارق تنظيم الحركة الوطنية لتحرير أزواد قادوا ثورة مسلحة ضد الحكومة المالية

للسيطرة على شمال مالي، بعد تعنّت هذه الأخيرة عن عدم قيام نظام جمهوري في البلد[4].

وبإلغاء السلطة للدولة ومؤسساتها وقوانينها وفق مفهوم الدولة العصرية، وأكثر من ذلك جعل المجتمع تابع للسلطة الحاكمة دون أي اعتراف بالتعددية والتنوع واختلاف الرأي، وجعل المجتمع المالي محروما من الممارسة الديمقراطية أو منظمات المجتمع المدني المستقلة والبعيدة عن تدخلات الحكومة، هو ما أضعف في نهاية الأمر الشعور بالانتماء إلى الدولة القطرية، سيما في المجتمع الطوارقي.

إن طبيعة الشخصية السياسية لدى قيادة مالي بصفة خاصة لم تكن وحدها المسبب في بروز عوامل العنف، وإنما نظامها السياسي (الجماهيري)[5] الذي أفرز هو الآخر مجموعة من العوامل البنيوية وهي تتعلق ببنية النظام السياسي في مالي، التي أطلقت ثورة الأزواد، ولجوئها إلى العنف في وقت لاحق[6]، ومن ثم ظهور الانقسامات والحركات الإرهابية المهددة للأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، فيما لعبت عوامل أخرى ذات طبيعة ظرفية دورًا كبيراً في ظهور وتنامي الحركات الإرهابية المكرّسة لثقافة التخويف من أجل بسط نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي[7].

فعلى صعيد العوامل البنيوية، التي ساهمت في ظهور الظاهرة الإرهابية يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

أولا: العامل التاريخي، المتمثل في عدم مراعاة التقسيم الاستعماري للحدود الانتروبولوجية للمجتمعات المحلية، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة هو الذي أدى إلى خلق توتر أضعف من سيادة دول الساحل الإفريقي[8].

وتجدر الإشارة، أن أزمة الطوارق في محاولة فهمها، فان هناك ثلاثة اتجاهات تسعى لإدراك حقيقتها، **فالاتجاه الأول** يعتبرها قضية سياسية وظّفتها الأنظمة السياسية لأغراض معينة، وأما **الاتجاه الثاني**، فقد صنّفها كقضية إثنية التي تعاني منها الدولة الأفريقية بصفة عامة، وأما **الاتجاه الثالث**، فهو يحاول الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فظاهرة التصحر ضربت أماكن كثيرة

يسكنها الطوارق، والتدهور البيئي هدم كل البناء الاجتماعي للطوارق، إذ بانتقال البعض منهم إلى المدن والأرياف صاحَبَه ظروف معيشية صعبة ولذلك لجؤوا إلى العنف لتحقيق مطالب سياسية واجتماعية[9].

وعموما، فان ضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل الإفريقي بسبب تعسف الحكومات في إدماج أو تمثيل العديد من الجماعات في النظام الاجتماعي والسياسي، مع استشراء الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي في إطار ضعف الأداء الديمقراطي هو ما أدى إلى استحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية بمصداقية، مما جعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريًّا (حيث دخلت الجزائر لحل أزمة الطوارق في مالي والنيجر، وتدخلت الدول الأفريقية والغربية في التشاد والسودان، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في حالة موريتانيا)[10].

ثانيا: العامل السياسي; ويمكن توضيحه من خلال ما يلي:

-الانسداد السياسي: حيث سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في دول الساحل الإفريقي، إذ لم تعمق المشاركة المجتمعية السياسية لتحديد توجهات الدولة، ولا معالجة مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وقضايا الديمقراطية[11]، وعلاوة على ذلك يقوم الحاكم بإزاحة جميع معارضيه سواء على مستوى مجلس القيادة (وهم الذين قادوا الانقلاب العسكري معه)، أو من خصومه الذين اختلفوا معه في كيفية إدارة البلاد وتوجهاتها[12].

إن انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل من حيث المضمون تعود إلى أزمة الهوية، وضعف الاندماج الناجم عن تخطيط عشوائي للحدود أثناء فترة الاستعمار، إذ بنى المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصنعة قطعت أوصال المجتمعات في إطار مخطط موحد من موريتانيا إلى السودان مخلّفًا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة داخليا، حيث أضحت مسألة الهوية من أهم المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني في الساحل" حيث لا تزال كل

دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي. وأمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل برشادة وفعالية مع مخلفات الاستعمار التي طالت الهوية واللغة والثقافة والتنمية لتعميق وظيفة الدولة، اضطرت الجماعات التي أحست بالظلم إلى اللجوء إلى العنف المسلح منذ الاستقلال إلى اليوم لتحسين وضعها في عملية توزيع الثروة والمشاركة السياسية والمدنية[13].

-**استثمار القبيلة في إضعاف الدولة:** لقد تم غياب الانتخابات كوسيلة ديمقراطية لاعتلاء السلطة، إذ يتم ربط عملية التغيير بالسلطة فقط دون الأخذ بعين الاعتبار دور القاعدة في ذلك باعتبارها غير مؤهلة، ورغم أن السلطة سعت لتتكيف مع التحولات التي يشهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة كتوجه الأنظمة للخيار الديمقراطي، إلا أن هذه الأنظمة سعت إلى استمالة بعض الجهات غير الطوارق (العرب، المور، البولس)، وتعهد هذه الجهات للنظام بالتكاثف ضد أي قبيلة أو عشيرة تقوم بالمعارضة للنظام، ومن ثم قامت السلطة باستغلال الصراعات بين القبائل من أجل إحكام قبضتها على السلطة[14].

-**التهميش الاقتصادي:** لم تمتلك الدولة المركزية في الساحل الإفريقي موارد إستراتيجية، ولكن عندها بعض العوائد ولم تقم بتوزيعها بشكل عادل ما بين الأقاليم لتدفعها إلى إعلاء الهوية الوطنية على الانتماءات الأولية، بل ربطت إنفاق هذه الموارد بمدى الإذعان للنظام، فشمال مالي عانى من تهميشا اقتصاديا واضحا[15].

هناك حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة بين أبناء الشعب المالي، إذ استأثرت دائرة ضيقة تلتف حول السلطة الحاكمة لمعظم هذه الأموال وحرمان بقية أفراد الشعب منها ولو بنسب متفاوتة، ولعل أفراد الشمال في مالي أكثر تضررا من ذلك، مما ساهم في ترسيخ الإحساس بالظلم أكثر من المواطنين الآخرين تجاه الدولة والنظام السياسي وثاروا ضدها[16].

وبالإضافة إلى ما سبق، فان اقتصاد منطقة الساحل الإفريقي، سيما مالي كانت دائما تنال المراتب الأخيرة في تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، وتصنف ضمن الدول

الأكثر فقرا في العالم، ولم تتمتع مالي بترتيب إيجابي على مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية، وترتيبها في المراتب الأخيرة، هذا ما دل عن شيء إنما يدل على وجود نوع من الفساد المالي والإداري في المعاملات الرسمية، وكما عانت مالي من ضعف الاستثمارات فيها، وهو تعبيرا عن عدم وجود ثقة من قبل المستثمرين الأجانب بالاقتصاد المالي وغيرها من دول الساحل الإفريقي[17].

-**ضعف المؤسسة العسكرية:** تعد المؤسسة العسكرية في الساحل الإفريقي ضعيفة، ولم تكن يوما رمزا للدولة الوطنية وأداة للتغيير السياسي في المجتمع، وإنما هي مجرد وسيلة لبعض القيادات العسكرية يقود من خلالها تمرد للإطاحة بالسلطة الحاكمة، ومن ثم محاولة إعادة بنائها على قاعدة الولاء له لا للدولة، وهو ما أفقد المؤسسة العسكرية احترافيتها واحترامها من قبل المجتمع، وذلك باستعمالها وسائل إكراه اتجاه أفراد المجتمع، أو التحالف مع دول الجوار مثلما فعلت مالي مع النيجر لغرض القضاء على بؤرة التوتر المتمثلة في المجتمع الطوارقي المترامي الأطراف بين الدول، وناهيك عن سيادة ثقافة الانقلابات من خلال محاولة استقطاب كل مسؤول عسكري عدد من أفراد الجيش عن طريق استعمال الولاءات العشائرية والقبائلية لمواجهة خصومهم من القبائل والعشائر المختلفة معها[18].

إن إضعاف قوات الدفاع المالية (MDF) وفق هذه الطريقة دفع إلى وقوع انشقاقات في القوات المسلحة، سيما أثناء تصعيد الصراع بين الحكومة المركزية في مالي وقبائل الطوارق[19]، وهذا يوضح بدون شك الفرق بين المؤسسة العسكرية التي تلعب دورا في حماية الوحدة الترابية، وبين مؤسسة عسكرية تتشكل من ولاءات عشائرية وقبلية مثل ما يحدث في مالي عندما قام الكابتن "أمادو سانوتو" بالإستلاء على السلطة في 22 مارس عام 2012 بانقلاب أطاح فيه حكومة الرئيس "أمادو توماني" [20].

ورغم المحاولات العديدة لتسوية مشكلة الطوارق من طرف دول الجوار كالجزائر التي قدمت عددا من الحلول لمرات زمنية عديدة مثل عند قيام الطوارق في مالي في 29 جوان 1990 بهجمات على مراكز الجيش المالي، حيث قبل الرئيس المالي Traore

الوساطة الجزائرية لتسوية المشكلة وتم التوقيع في جانفي 1990 على **اتفاقية تمنراست** بين الحكومة المالية والقادة العسكريين الطوارق لوضع حد لتمرد دام ستة أشهر، وقد نص هذا الاتفاق على منح منطقة الأزواد حكما ذاتيا وتحقيق تنمية في المنطقة، غير أن الانقلاب الذي حدث في باماكو أسقط الاتفاق وتجددت الأزمة من جديد وشهدت المنطقة تصاعدا غير مسبوق، رغم المحاولة الجزائرية الأخرى في سنة 2006 لتسوية الصراع ووضع حد لعدم الاستقرار في المنطقة، والتي تلتها تسوية ليبيا في أكتوبر سنة 2008، إلا أن ضعف إرادة الحكومة في تسوية النزاع واقتناع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد[21] باستعمال كل السبل لتوحيد المجتمعات المحلية للطوارق الموجودة داخل وخارج مالي [22].

وهذا الانفصال لإقليم الأزواد أصبح يشكل خطرا يهدد أمن منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير، حيث أن الخطر يهدد وحدة وانسجام الدول المجاورة وحتى الدول غير المجاورة[23].

وفي هذا السياق، ما يمكن أن نستنتجه أن الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية لعبت دورا كبيرا لدى الطوارق لإقحامهم في أعمال خطيرة تنعكس سلبا على أمن دول الجوار كالعمل في إطار حركات إرهابية الوافدة إلى المنطقة، وفي إطار الجريمة المنظمة التي توغلت في المنطقة بسهولة في غياب دور المؤسسة العسكرية.

المحور الثاني: طبيعة الظاهرة الإرهابيةوتطوراتها

لقد بدأ النشاط الإرهابي يتنامى في منطقة الساحل الإفريقي، منذ لجوء الجماعات الإرهابية الجزائرية إلى أقصى جنوب البلاد، إذ نسجت شبكة من العلاقات مع شبكات الجريمة المنظمة المنتشرة على الحدود المالية والنيجيرية من الناحية الشمالية والشرقيةوالحدود الموريتانية الشرقية والجنوبية الغربية، إلى درجة أن أصبحت هذه المناطق الحدودية ممرا مهما لشتى أنواع التجارة غير المشروعة[24].

وتكمن خطورة هذا التهديد الإرهابي في تشابكه مع باقي التهديدات الأخرى كالأزمات الإثنية والجريمة المنظمة، مما يجعل منطقة الساحل الإفريقي منطقة أزمة

مستعصية الحل، لأنها تشكل تهديدا للأمن الإقليمي للمنطقة ويقتضي تعقيد هذا التهديد الإرهابي أساليب ومستويات مختلفة لإدارته[25].

لقد صنفت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الساحل الإفريقي منذ 2003 ضمن لائحة المناطق الخطرة، بسبب اختطاف أكثر من 32 سائحا أجنبيا في صحراء الجزائر وحجزهم كرهائن بالإضافة إلى مهاجمة مراكز عسكرية في المنطقة[26].

وأصبحت النشاطات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي محل اهتمام دولي نظرا لسرعة انتشار هذه الظاهرة، حيث لم يعد يقتصر نشاط هذه الجماعات على مستوى محلي ضيق بل أخذ بعدا عبر وطني، مستغلا ضعف قدرات الأجهزة الأمنية نتيجة صعوبة التضاريس في هذه المنطقة، وبالذات على الشريط الحدودي بين الجزائر ودول الجوار[27].

-تطور الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:

لقد صعدت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد سيطرتها على منطقة شمال مالي في 6 أفريل 2012 لقيام دولة الأزواد إلا أن الحكومة المركزية طالبت المجتمع الدولي بالتدخل الفوري بربط هذه الأخيرة حركة الأزواد بالإرهاب، وهو ما قامت به فعلا فرنسا بحيث أسفر تدخلها على قتل العديد من الإرهابيين وتشتيتهم على مناطق مختلفة في الساحل الإفريقي والدول المجاورة. غير أن بسبب تظاهرات "الربيع العربي" عموما والحرب التي أعقبتها في ليبيا أدت إلى ظهور مجموعات إرهابية من جديد صنعت من الساحل الإفريقي معقلا للإرهاب الدولي[28].

ولقد جاءت في وسائل الإعلام بأن ما يعرف بتنظيم داعش يخطط لغزو الجزائر ضمن مجموعة من المخططات الرامية إلى تنفيذ إستراتيجية ضخمة، تهدف إلى إلغاء الحدود بين مختلف الحدود الاسلامية بدعوة إقامة الخلافة الاسلامية الكبرى، وكذا التصدي لزحف التشيع[29].

بالتأكيد أن تنظيم داعش يشكل أخطر تهديد بعد تمركزه في ليبيا وسيطرته على مواقع نفطية هامة، وأضحى هذا التنظيم يقترب أكثر من الجزائر، وهو ما عبر عنه

في 1 جوان 2015 قائد أركان الجيش الجزائري بدعوته الجيش إلى الاستعداد لأي مخطط يضرب البلاد[30].

لقد سعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي استعادة نشاطها الإرهابي في الجزائر وذلك من خلال ثلاثة هجمات على الجيش في ولاية عين الدفلى بالجزائر، مما أدى إلى قتل تسعة عسكريين واغتيال ثلاثة من عناصر الشرطة في ذات المنطقة، بعد هجوم على حاجز الأمن في منطقة البويرة شرق الجزائر[31].

يختلف المحللون حول أسباب إعادة نشاط تنظيم القاعدة، إذ يرى البعض أن القاعدة استعادة عافيتها بالاستفادة من التنسيق مع الدولة الاسلامية داعش، في حين يرى البعض الآخر بأن هذه المحاولة من القاعدة هو صراع غير معلن مع تنظيم داعش لاحتلال المراكز، بعد انشقاق مجموعة صغيرة من تنظيم القاعدة والمسماة "جند الخلافة"التي أعلنت انتمائها لتنظيم الدولة الاسلامية داعش، سيما بعد إقدام هذه الأخيرة في سبتمبر 2014 على خطف واغتيال "هيرفي غور دال" في تيكجدة في منطقة القبائل شرق الجزائر قبل أن يقتل الجيش 24 من عناصر هذا التشكيل الذي من بينه أمير الجماعة عبد المالك القوري[32].

ورغم أن زعيم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عبد المالك دودكال رفض مبايعة داعش لأسباب تتعلق بحرب الزعامات والقيادة إلا أن العديد من كوادر التنظيم قرروا الانضمام إلى صفوف تنظيم "الدولة الاسلامية" في الشرق الأوسط، وبإعلان مجموعة "بوكو حرام" الإرهابية التي تنشط بشمال نيجيريا بدعمها لداعش، والذي أعقبه إعلان مجموعة "المرابطون" الإرهابية بزعامة الجزائري مختار بلمختار الناشطة بمنطقة الساحل الإفريقي مبايعة زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي حسب ما ورد في وكالة الأنباء الموريتانية، فان المراقبون يتخوفون من إمكانية بسط المجموعات الإرهابية في المستقبل القريب نفوذها على مساحات متزايدة في منطقة الساحل والقارة السمراء عموما، إذا ما تم التنسيق بين هذه المجموعات في إطار مبايعة أمير الدولة الاسلامية، وامتداد داعش إليها من ليبيا، في ظل غياب التنسيق والمواد

اللازمة لتلك المجموعات المسلحة على مستوى منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما تسعى إليه الجزائر[33].

المحور الثالث: الأساليب الجزائرية في مكافحة الظاهرة الإرهابية الجديدة

تتراوح الأساليب التي اعتمدتها الجزائر في مكافحة الظاهرة الإرهابية الجديدة بظهور داعش وامتداده إلى الساحل الإفريقي، بين إجراءات وقائية طويلة المدى، وإجراءات آنية مباشرة تقتضي مواجهة الإرهاب الوشيك، وعموما فان الجزائر قد ركزت على الأسلوب الأخير لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة.

فعلى المستوى الداخلي: بالنسبة للآليات الأمنية، فقد حاول النظام الجزائري التركيز على حدوده الجنوبية دون أن يغفل عن المنطقة الشمالية، في هذا الإطار قام بما يلي[34]:

أولا: خوض مصالح الأمن حرب سرية ضد الإرهابيين:

تقوم مصالح الأمن بملاحقة مجموعة من الناشطين عبر مجموعة التواصل الاجتماعي " التويتر " ينشرون مواد تشييد بالدولة الاسلامية، وتشير مصادر أمنية أن حوالي 30 عضو ينشرون هذه المواد، وتتخوف مصالح الأمن أن يتحول أنصار داعش عبر شبكات التواصل الاجتماعي من مجرد أنصار إلى خلايا نائمة تمثل تهديد حقيقي للأمن في الجزائر[35].

ويأتي الأمن الالكتروني في صلب المخطط الأمني للسلطة الجزائرية، حيث تدعمت الخلايا الأمنية الالكترونية بإمدادات فنية وبشرية جديدة، حيث يتم تتبع مصدر ومضمون الرسائل التي توعد السلطة بعمليات انتقامية، ولاسيما بعد اختفاء" جند الخلافة " وإحلال محلها اسم " ولاية الجزائر "، إذ هدد أعضاء هذا التنظيم بالرد والانتقام من المؤسسة العسكرية بعد العملية العسكرية في فركيوة بالبويرة شرق الجزائر ضد تنظيم " جند الخلافة " في جوان 2015[36].

ثانيا: التحسيس بخطورة الظاهرة الإرهابية الجديدة:

لقد تم صدور تقارير إستخباراتية للتحسيس بأهمية المشكلة إذ صرح مصدر أمني بأن " المشكلة تكمن أن مسافة ليست طويلة تفصل الحدود الجزائرية عن الكتائب المسلحة التابعة للتنظيم الإرهابي ... والجزائر هي عبارة عن صحراء مفتوحة يمكن بسهولة شديدة عبورها، وأن هذه الأراضي خالية من قوات نظامية قادرة على صد أي محاولة من الجماعات الإرهابية للتقدم"[37] .

ثالثا: إجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب والتهريب:

إن ما يتعلق بحماية الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب اتبعت قوات الجيش إستراتيجية، تعتمد على الانتشار الواسع للقوات على مستوى الحدود، وكانت قيادة الجيش قد جهزت في ديسمبر 2014 الحدود الجنوبية الشرقية، بعد استنفارها 50 ألف عسكري لمواجهة داعش، وجهزت مدافع ثقيلة ودبابات، وعمدت على تحسين مراكز المراقبة لمنع تعرضها لهجمات انتحارية[38] .

وتقوم الإجراءات الأمنية الجديدة على التدقيق في كل حالات الدخول على الحدود الجنوبية الشرقية، خوفا من عملية التسلل، ولهذا تَقَرّر رفع درجة التأهب إلى حد أقصى للقوة الأمنية والعسكرية .

رابعا: تغيير قيادة الجيش والقوات التي تعمل تحت إشرافها:

وهي سلاح الدرك الوطني وحرس الحدود، وتم تغيير قواعد الاشتباك على الحدود، حيث تم تجهيز القوات الموجودة بكل اللوازم والمعدات القتالية لمواجهة أي طارئ [39].

خامسا: إجراءات أمنية مشددة في المواقع الحساسة في العاصمة:

حيث قامت القوات الأمنية والعسكرية بإجراءات مشددة في المداخل الرئيسية، وأكبر الشوارع والمؤسسات الحكومية والمواقع الحساسة، وشددت الحراسة والأمن في محيط الهيئات الدبلوماسية والقنصليات، حيث لوحظ تكثيف نوعي لنقاط المراقبة وتركيب عدد جديد من كاميرات المراقبة الأمنية في مناطق مرتفعة من الشوارع وفي

المواقع الحساسة التي تضم مباني الهيئات الرسمية تجنبا لأي تسلل إرهابي محتمل [40].

سادسا: تشديد الرقابة على حركة الأفراد:

لقد جاء عبر وسائل الإعلام أن السلطات الجزائرية شددت رقابتها على سفر المواطنين إلى سبعة دول تشهد صراعات وتضم جماعات مشددة على غرار تنظيم داعش، وذلك خشية من التحاق الجزائريين بصفوف الجهات المتطرفة، وما يمكن أن ينجر عن ذلك من مخاطر في حالة عودتهم أرض البلد بعد التشبع بقيم التطرف والإرهاب[41] . ويتمثل هذا الإجراء في ضرورة التأكد من الوجهة الحقيقية للمسافرين، سيما في ظل اعتماد المتجهين إلى بؤرة الصراع على طرق تضليلية من باب إلى آخر، بالإضافة إلى معرفة أسباب السفر ومدتها .

وبالمقابل عملية الجزائر على تكوين الأئمة لتنوير فكر الشباب بقيم الدين الحقيقية لحمايتهم من التطرف .

سابعا: توزيع قوائم اسمية للأشخاص المبحوث عنهم:

حيث قامت مصالح الأمن بتوزيع قوائم بأسماء وصور لأشخاص متابعين في مسائل أمنية على الدوائر الأمنية المحلية، وذلك بالموازاة مع معلومات تحصلت عليها أثناء تفكيك عدد من شبكات الدعم والإسناد وبعض الخلايا النائمة[42] .

ثامنا: إجراءات أمنية في المطارات والموانئ وتجهيزها بإمكانيات متطورة:

حيث شرع في تجهيز المطارات الدولية والداخلية والموانئ والمعابر الحدودية بإمكانيات جد متطورة تسمح باكتشاف أي محاولة لإدخال أسلحة أو مواد صناعة التفجيرات المحظورة وتم تدعيمها بموارد بشرية أمنية تلبي الغرض [43].

تاسعا: عقد اجتماعات دورية لقيادات الأجهزة الأمنية:

حيث في إطار آلية اللجان الأمنية يتم اتخاذ التدابير الوقائية ضمن مخطط أمني استثنائي يتماشى مع تواصل العملية العسكرية التي أطلقتها قوات الجيش، فقد صدرت أوامر من أجل تكثيف ومضاعفة عدد الحواجز الأمنية الثابتة بعدد من

الطرقات، والدوريات المتنقلة لرصد الحركات المشبوهة، فضلا عن تدعيم عناصر الأمن والمراقبة بالطرقات بأجهزة الكشف عن التفجيرات والسيارات المشبوهة فيها والمسروقة[44] .

عاشرا: الاعتماد على الخبرة المكتسبة في محاربة الإرهاب:

حيث هذه الخبرة تجعل القوة الأمنية لها الثقة في النفس، ومن خلالها تكون قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة، ويظهر ذلك من خلال القبض على داعشيبمطار الجزائر الدولي، وقبله أربعة تونسيين بمطار محمد بوضياف متجهين للالتحاق بالتنظيم الإرهابي في الشام عبر تركيا، ناهيك عن عملية البويرة التي تم القضاء فيها على 25 إرهابيا من تنظيم جند الخلافة[45] .

أما على المستوى الخارجي: هناك إجراءات تنسيقية ويمكن إجمالها فيما يلي:

-**على مستوى دول الجوار العربية**: هناك تنسيق إستخباراتي بين الجزائر وتونس وليبيا ومصر، حيث صدر من مصدر أمني جزائري، بأن دول جوار ليبيا (الجزائر، تونس، مصر)توافقت على تقديم الدعم للجيش الليبي، لتمكينه من دحر تنظيم داعش الإرهابي، حيث تم خلال الإجتماع الذي عقد في القاهرة يوم 05 جوان 2015 الإتفاق على دعم قوات الجيش الليبي بالمعدات والذخائر والمعلومات الإستخباراتية لمواجهة المسلمين الموالين لتنظيم داعش الإرهابي [46].

-**على مستوى دول جوار الساحل الإفريقي**: لقد اجتمعت قادة جيوش أربعة دول من الساحل الإفريقي (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر) يوم الأربعاء 17 سبتمبر 2015 في منطقة تمنراست في الجنوب الجزائري، وهذا يشير بأن الاجتماع الجديد الذي يعقده رؤساء أركان دول الميدان[47] بالجنوب الجزائري على أن الوضع الأمني في المنطقة ليس على ما يرام، بدليل استئناف القادة العسكريين لقاءاتهم الدولية بعد توقف دام أكثر من عامين، حيث كان آخر اجتماع لهم في منتصف 2012 بموريتانيا . ولقد جاء في البيان الصادر عن وزارة الدفاع الجزائري " أن الوضع الأمني لمنطقة الساحل يتطلب المزيد من اليقظة ويحتّم تعاون فعال مدعم بإستراتيجية

مشتركة"[48]، وهذا يشير إلى أن المنطقة تشهد فوضى في حركة السلاح وتمدد داعش إلى ليبيا، وتوعده بضرب باقي الدول على رأسها الجزائر، وفق ما جاء في وسائل الإعلام المحلية، التي تظهر جزائريين يُدْعَيَانِ أبو حفص الجزائري وأبو البراء الجزائري يتوعدان النظام الجزائري بضربات موجعة"[49].

وفي هذا السياق، تمكنت الجزائر من تدعيم مساعيها الدولية في إطار التنسيق والتعاون ووضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل خاصة، وقارة إفريقيا عامة من خلال توسيع دائرة التنسيق الأمني والعسكري إلى عدة دول أخرى بالمنطقة في إطار عمليات ضبط الحدود ومكافحة الإرهاب، إلى ثمانية دول إفريقية، بعد اقتناع هذه الدول بالانضمام إلى المسعى الجزائري بعد تأزم الوضع في ليبيا، حيث من شأن الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها الجزائر مع الدول الإفريقية الثمانية تدعيم الأمن على الحدود بين هذه الدول، وتقضي على تهريب السلاح والتصدي للتهديدات الإرهابية عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية[50].

خاتمة:

من خلال العرض المقدم، يمكن أن نرصد أهم الاستنتاجات لموضوع البحث، وهي على النحو التالي:

-أن نشر مواد في حسابات شبكات التواصل الاجتماعي، هي مصدر حقيقي للأمن في منطقة الساحل الأفريقي ولها انعكاسات على الأمن القومي الجزائري، ناهيك أن الظروف الاقليمية الحالية تساهم في امتداد الخطر الإرهابي إلى منطقة الساحل الأفريقي.

-لقد طوّرت الجزائر من أساليبها سواء من الناحية الكمية أو النوعية وعلى عدة مستويات لمواجهة خطر التنظيم الإرهابي داعش، وإنها تعطي نتائج إيجابية في دحض الحركات الإرهابية وفق ما هو متداول عبر وسائل الإعلام المحلية.

-ورغم هذه التطورات في النتائج، تبقى هذه الحركات صعبة المنال، لأنها حركات هلامية يصعب التعرف على حقيقتها.

-لتذليل ثم القضاء على الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي تحتاج إلى تكاثف الجهود بين دول الجوار وأيضا الدول الكبرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الزيادة في الإجراءات، سيما ذات الطابع السياسي من أجل ضمان التماسك السياسي والاجتماعي لمواجهة هذه الحركات الإرهابية التي تستغل بدقة الاختلافات الداخلية وبين الدول والتدخل الخارجي وتوظيف كل ذلك في صالحها.

-ولحل المسألة الأمنية الشائكة في منطقة الساحل الإفريقي تمر وجوبا عبر ترشيد الحكم، وهو البعد الذي ظل غائبا في ملف محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

الهوامش:

(1)- حسنين توفيق إبراهيم، " العنف السياسي في الوطن العربي "، سلسلة أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17، 2012، ص 7.

(2)- الحربي سليمان عبد الله، " مفهوم الأمن -وصيغ تهديداته "، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد 21، 2009، ص 12.

(3)- قبائل الطوارق تعيش في معظمها في شمال شرق مالي، وكذلك توجد في المناطق الشمالية من النيجر والجنوبية من الجزائر وليبيا، وموريتانيا وبوركينافاسو، والطوارق مسلمون يعتنقون المذهب المالكي، وتتشكل الطوارق من عدة قبائل (كيلواء، كيلغريس، ويلمندين وأمازوك)- ومجتمع الطوارق مجتمع إقطاعي تقليدي رعوي، ولكن بانقسام هذا المجتمع بإنشاء الحدود السياسية، وإثر محاولة تغيير طريقة معيشتهم باتجاههم نحو المدن والأرياف شرعوا في تكوين أجسام سياسية عسكرية تطالب بحقوقهم السياسية والاقتصادية في كل من مالي والنيجر.

(4)- CHOBKI, OMAR , " Tuareg Rebels the Independence of Azwad, North of Mali ", in:http: //www.MAREFO.ORG/index.PHD/TILTE: %8D8A3.

(5)- شكري عز الدين، " أزمة الدولة في أفريقيا "، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، ص 17.

(6)- نفس المرجع.

(7)- من العوامل الظرفية يمكن ذكر: التدخل الخارجي، الأزمة الليبية، الثورات العربية.

(8)- شكري عز الدين، المرجع السابق، ص 76.

(9)- CHOBAKI OMAR: OP.CIT , p 93

(10)- صالح عبد الله، " الأزمة التشادية إلى أين "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 172، 2007، ص 127.

(11)- شكري عز الدين، المرجع السابق، ص 4 .

(12)- نفس المرجع.

(13)- محمود أحمد إبراهيم، " الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 143، 2009، ص 12.

(14)- العيوطي ياسين، " أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 106، أكتوبر 1991، ص 77.

(15)- محمد فال ولد بلال، " الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الواقع والمآلات "، على الرابط:
http: //www.alwandawi.info/indexphd?option.com

(16)- المخدمي عبد القادر زريق، النزاعات في القارة الإفريقية -انكسار دائم أم انحسار مؤقت، القاهرة، ط1، دار النشر والتوزيع، 2005، ص 14 .

(17)- نفس المرجع .

(18)- عاطف قدادرة، " مباحث حول الإرهاب وتمرد الطوارق "، يومية الخبر، 5330، 4 جوان 2008، ص 3.

(19)- بدون كاتب " لا مركزية واسعة لمناطق الشمال مقابل العدول عن خيار الانفصال "، يومية الخبر، 266، جويلية 2008، ص 2.

(20)- ولد أحمد سالم، سيدي أحمد، " الطوارق أو الرجل الأزرق: الأمازيغ ومفهوم الأقلية "، في الموقع:
WWW.ALJAZEERA.NET

(21)- هو جناح يتشكل من المتمردين الطوارق يؤمن باستعمال العنف لتحقيق الانفصال في مالي وتجسيد الدولة التي أعلن عنها في 6 أفريل 2012.

(22)- الحاج ولد إبراهيم، تقرير عن أزمة شمال مالي . . . انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012، ص 8 .

(23)- ويقصد بذلك الدول التالية: السنغال، موريتانيا، الجزائر، تشاد، النيجر، ساحل العاج، غينيا، المغرب، ليبيا

(24)- HammoudiRACHID, «le Sahel trouble et dangereux», horison de la geostrategie: publication mensuelle du quotidien horisons, N°: 1, MARS 2010, (berkouk-mhand.yolasite.com)-.

(25)- Ibid.

(26)- Ibid.

(27)- انظر جريدة الخبر، الصادرة يوم الجمعة 18 سبمتبر 2015، العدد 17.

(28)- انظر نفس المرجع.

(29)- انظر نفس المرجع.

(30)- بورينة فتيحة، قادة جيوش الساحل الإفريقي بحثوا في الجزائر الحالة الأمنية وفوضى السلاح وتمدد داعش، في صحيفة الرياض، الصادرة عن مؤسسة اليمامة على الموقع: www.alriyadd.an//108382

(31)- نفس المرجع.

(32)- نفس المرجع.

(33)- " تنظيم داعش يهدد الساحل الإفريقي "، على الموقع: www.eloong.info

(34)- أنظر محمد بن أحمد، " الجيش الجزائري يتأهب لصد تقدم داعش "، يومية الخبر، 5 جوان 2015.

(35)- نفس المرجع.

(36)- نفس المرجع.

(37)-" كيف تتحضر الجزائر لمواجهة خطر الجماعات الجهادية القادمة من ليبيا "، على الموقع:
WWW. akhbark.net

(38)- محمد بن أحمد، المرجع السابق.

(39)- كيف تتحضر الجزائر لمواجهة خطر الجماعات الجهادية القادمة من ليبيا، المرجع السابق.

(40)- " الجزائر ترفع درجات التأهب لمواجهة خطر الإرهاب "، على الرابط: WWW.ASSAKINA.COM

(41)- الدول المعنية للجزائر: العراق، سوريا، السعودية، لبنان، الأردن، السودان واليمن.

(42)- الجزائر ترفع درجات التأهب الأمني لمواجهة خطر الإرهاب "، المرجع السابق.

(43)- نفس المرجع.

(44)- نفس المرجع.

(45)- نفس المرجع.

(46)- " مصر والجزائر وتونس تقرر دعم الجيش الليبي في مواجهة داعش "، على الموقع:
www.arabic.cnn.com

(47)- هي لجنة الأركان العملياتية المشتركة (سيموك)-، تمّ إنشاؤها عام 2009 بهدف توحيد العمليات العسكرية على مستوى الميدان.

(48)- نفس المرجع.

(49)- بورينة فتيحة، المرجع السابق.

(50)- نفس المرجع.